

(٢) الاستدلال على جواز مشاركة

وسائل الإنتاج في الربح

(أي إجارتها بحصة من الربح)

(١-٣) بعض الأدلة :

١- عن رويفع بن ثابت قال : إن كان أحدنا في زمن رسول الله ﷺ ليأخذ نضو أخيه ، على أن له النصف مما يغنم ، ولنا النصف ، وإن كان أحدنا ليطير له النصل والريش ، وللآخر القُدْح^(١) .

فهذه إبل تدفع إلى المجاهدين على النصف من الغنيمة ، فدل هذا على جواز شركة وسائل الإنتاج في المغنم أو الناتج . فإن كان

(١) رواه أحمد وأبو داود ، محمد بن القيم ، حاشية على سنن أبي داود في كتاب عون المعبود لأبي الطيب محمد شمس الحق العظيم أبادي ، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان ، بيروت : دار الفكر ، ط ٣ ، ١٣٩٩ هـ (١٩٧٩ م) ، باب ما ينهى عنه أن يستنجد به ، ٥٨/١ . قال الشوكاني في نيل الأوطار [محمد بن علي بن محمد الشوكاني ، نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار ، القاهرة : مكتبة البابي الحلبي (د . ت) ، ٥/٢٩٩] : « في إسناده شيبان بن أمية القتباني وبقية رجاله ثقات . وقد أخرجه النسائي من غير طريق هذا المجهول بإسنادٍ ، رجاله كلهم ثقات » . النَّضْوُ : المهزول من الإبل أنضاه العمل وهزله الكد والجهد . النصل : حديدة السهم . الريش : هو الذي يكون على السهم . القُدْح : خشب السهم قبل أن يُراش ويركب فيه النصل . يطير له : يُصيبه في القسمة .

صاحب الإبل لم يشترك في الغنيمة إلا بإبله ، وهذا هو الظاهر من الحديث فهذا لا مرأى فيه . وإن كين يشترك بإبله وجهاده ، وحصته في الغنيمة هي مقابل ماله وجهاده ، فهذه تصير أقرب إلى شركة الأبدان التي فيها مال وعمل . ولكنني أرجح أن المقصود في الحديث هو الأول ، لا سيما وأن الفقهاء يحتجون في شركة الأبدان بحديث ، هو في الغنائم أيضاً ، ولكنه مختلف عن ذلك الحديث^(١) . قال الشوكاني : « الحديث (. . .) يدل على جواز دفع أحد الرجلين إلى الآخر راحلته في الجهاد على أن تكون الغنيمة بينهما »^(٢) .

٢- عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : قسم رسول الله ﷺ يوم خيبر للفَرَسِ سهمين ، وللراجل سهماً ، قال : فسرّه نافع فقال : إذا كان مع الرجل فرس فله ثلاثة أسهم ، فإن لم يكن له فرس فله سهم ، متفق عليه واللفظ للبخاري^(٣) .

من المعلوم في الفقه أن أربعة أخماس الغنيمة توزع على المجاهدين ، سهماً للرجل وسهمين للفرس^(٤) . وسبب هذا التفضيل

(١) محمد بن علي بن محمد الشوكاني ، مرجع سابق ، ٢٩٩/٥ وعبد العزيز عزت الخياط ، مرجع سابق ، ٣٧/٢ .

(٢) محمد بن علي بن محمد الشوكاني ، مرجع سابق ، ٣٠٠/٥ .

(٣) ابن حجر العسقلاني ، مرجع سابق ، ٦٧/٦ ، ٤٨٤/٧ ومحبي الدين النووي ، صحيح مسلم بشرح النووي ، تحقيق عبد الله أحمد أبو زينة ، القاهرة : طبعة الشعب (د . ت) ، ٣٧٣/٤ .

(٤) يعقوب أبو يوسف ، الخراج ، تحقيق محمد إبراهيم البنا ، القاهرة : دار الإصلاح ، ١٩٨١ ، ص ٥٩-٥٧ ؛ محمد بن القيم ، زاد المعاد في هدى خير العباد ، تحقيق شعيب وعبد القادر الأرناؤوط ، بيروت : مؤسسة الرسالة ، الكويت : مكتبة المنار الإسلامية ، ط ٣ ، ١٤٠٢ هـ (١٩٨٢ م) ، ٦٨/٥ ؛ عبد الله بن قدامة ، مرجع سابق (٤٠٤/٨ و ٤١٨) ؛ محمد الفراء أبو يعلى ، =

للفرس على الإنسان « أن الفرس تحتاج إلى مؤنة لخدمتها وعلفها ، وأنه يحصل بها من الغنى في الحرب ما لا يخفى »^(١) .

فهاهنا لا يمكن أن يقال إن الآلة تابعة للعمل (الجهاد) ، كما ذهب إلى ذلك المالكية وأكثر الحنفية في شركة الأبدان (انظر الفصل التالي المتعلق بآراء الفقهاء) ، فمن الواضح أن للآلة أو الدابة نصيباً متميزاً عن نصيب العامل (المجاهد) ، بل إن نصيبها أكبر من نصيبه ، فلا يقال إنها تابعة ، ولا يضيق على الناس بهذا القول .

٣- جواز المزارعة ثابت بنصوص الحديث الصحيح ، لكن الخلاف فيها جار بين الفقهاء حول الأرض ، هل يصح أن تشترك وحدها بالنتاج دون بذر (أو غيره) يقدمه صاحب الأرض . فإذا ثبت أن للأرض حق الاشتراك في الناتج ، ثبت هذا الحق لغيرها من وسائل الإنتاج .

وتدل الآثار على أن أرض اليهود ، إذ فتحها المسلمون في عهد النبي ﷺ ، صارت ملكاً للمسلمين ، ولكن تركت لهم ليعملوا عليها على حصة من الناتج^(٢) .

= الأحكام السلطانية ، تحقيق محمد حامد الفقي ، بيروت : دار الفكر ، ط ٣ ، ١٣٩٤ هـ (١٩٧٤ م) ، ص ١٥١ ؛ شرف الدين الحسين بن أحمد السياغي ، مرجع سابق ، ٦/٤ ٦٣٣ ووهبة الزحيلي ، مرجع سابق ، ٦/٤٦٢ .

(١) ابن حجر العسقلاني ، مرجع سابق ، ٦/٦٨ . وقارن ما سنذكره في فصل تقويم الحصة ، الرقم ٢ ، وأشكر الأخ الدكتور أنس الزرقاء ، إذ نبهني إلى إضافة هذا الدليل المتعلق بسهم الفرس في الغنيمة .

(٢) محمد بن علي بن محمد الشوكاني ، مرجع سابق ، ٥/٣٠٦ ؛ شرف الدين الحسين بن أحمد السياغي ، مرجع سابق ، ٣/٦٥٤ ، ٦٦٤ ، ٦٦٥ ؛ شيخ الإسلام أحمد بن تيمية ، مجموع الفتاوى ، مرجع سابق ، ٣٠/١١٠ ؛ الحسين البغوي ، شرح السنة ، تحقيق زهير الشاويش وشعب الأرنؤوط ، بيروت : =

« وعامل عمر الناس على : إن جاء عمر بالبذر من عنده فله الشطر ، وإن جاؤوا بالبذر فلهم كذا»^(١) ، وهذا يعني أن الشركة تجوز بالأرض وحدها ، وتجوز بالأرض والبذر معاً ، فتزيد في الحالة الثانية الحصة في الناتج لازدياد قيمة الحصة في المال . ولا ريب أن الناتج الزراعي يعد نماء للعمل وللمال ، سواء كان هذا المال بذراً أو منفعة أرض .

٤- بعض الفقهاء منع شركة الآلات في تحصيل المباحات العامة كالكلالة^(٢) ، وقد يكون هذا المنع عندهم لأن شركة الآلات غير جائزة ، بل لأن الشركة في تحصيل المباحات غير جائزة .

فهذه الشركة في إحراز المباحات تجوز عند المالكية والحنابلة ، ولا تجوز عند الحنفية ، ولا عند الشافعية والظاهرية والشيعة الجعفرية

= المكتب الإسلامي ، ط ١ ، ١٣٩٠هـ (١٩٧١م) ، ٢٥٨/٨-٢٥٩ ؛ عبد الله بن أبي شيبة ، المصنف ، تحقيق عبد الخالق الأفغاني ، بومباي : دار الملفية ، ط ٢ ، ١٣٩٩هـ (١٩٧٩م) ، ٣٣٧/٦-٣٣٤ ؛ شمس الدين السرخسي ، مرجع سابق ، ١٩/٢٣ ، ٣٤ ، ٣٨ ، ٦٤ ، ٦٨ ، ٨٥ ؛ يعقوب أبو يوسف ، اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى ، الهند : مطبعة الوفاء ، ١٣٥٧هـ ، ٤١-٤٢ والإمام محمد بن إدريس الشافعي ، مرجع سابق ، ١٠١/٧ .

(١) رواه البخاري ووصله ابن أبي شيبة ، والبيهقي [محمد بن علي بن محمد الشوكاني ، مرجع سابق ، ٣٠٧/٥] وانظر : شيخ الإسلام أحمد بن تيمية ، الاختيارات الفقهية ، إعداد علاء الدين البعلي الدمشقي ، الرياض : مكتبة الرياض الحديثة (د . ت) ، ١٥٠ ؛ شيخ الإسلام أحمد بن تيمية ، مجموع الفتاوى ، مرجع سابق ، ٨٣/٢٨ ، ٩٥/٢٩ ، ١١٨ ، ١٢٢ ، ١١٠/٣٠ ، ١١٢ ، ١٢١ ، ١٢٤ ؛ وأجازت ذلك مجلة الأحكام العدلية (سليم رستم باز ، مرجع سابق ، ص ٧٦٠) انظر شرح المادة ١٤٣١ .

(٢) عبد الله بن قدامة ، مرجع سابق ، ٦٥/٥ ؛ عبد العزيز عزت الخياط ، مرجع سابق ، ٤٢/٢ ؛ وإبراهيم عبد الحميد ، الشركة ، مرجع سابق ، ١٠٨ .

(الإمامية) ، لأن هذه المذاهب الثلاثة لا تجيز شركة الأبدان ، سواء كانت في المباحات أو في الأعمال والصنائع والحرف^(١) .

وعليه لا بد من التمييز بوضوح في شركة الآلات : هل هي ممنوعة عند بعضهم لأنها شركة في مباحات ، أم لأنها شركة في آلات ، أي هل المنع باعتبار مجال عمل الشركة ، أم باعتبار وسائل عمل الشركة؟ فربما سحب بعضهم المنع من المباحات إلى الآلات . فهذا يحتاج إلى دراسة خاصة للمذاهب المانعة من شركة المباحات وشركة الآلات ، للتحقق من سبب المنع : هل هو مزدوج ، أم هو أحادي؟ وإذا كان أحادياً هل هو للمباحات ، أم هو للآلات؟

٥- الذين يرون جواز شركة الأبدان قد ينبنون على مذهبيهم جواز شركة وسائل الإنتاج ، ذلك لأن الأبدان فيها عمل ومال^(٢) . فأما العمل فجواز اشتراكه معلّم سواء في شركة الأبدان أو في شركة المضاربة . وأما المال في شركة الأبدان فهو مملوك لكل شريك ملكاً خاصاً ، فهو على هذا شريك بمنفعة بدنه وماله . وبهذا جاز لوسائل الإنتاج أن تشترك في الكسب أو الربح ، مع بقائها مملوكة لصاحبها ، أي دون أن تصبح ملكاً لمجموع الشركاء . ويبدو أن بعض الفقهاء ،

(١) عبد الله بن قدامة ، مرجع سابق ، ٥/٥ ؛ علي الخفيف ، مرجع سابق ، ١٠٢-١٠١ ؛ عبد العزيز عزت الخياط ، مرجع سابق ، ٤٢، ٣٥/٢ ؛ وإبراهيم عبد الحميد ، الشركة ، مرجع سابق ، ٦٤-٦٥ ؛ وهبة الزحيلي ، مرجع سابق ، ٨٣٣-٨٣٢/٤ .

(٢) انظر مثلاً : سليم رستم باز ، مرجع سابق ، المواد ١٣٤٧ ، ١٣٩٥ ، ١٣٩٦ ، ١٣٩٧ ؛ محمد بن جزري ، مرجع سابق ، ٢٧٤ ؛ شرف الدين الحسين بن أحمد ، مرجع سابق ، ١٠/٤ ؛ علي الخفيف ، مرجع سابق ، ٩٩ ، وعبد العزيز عزت الخياط ، مرجع سابق ، ١٤١/١ و ٣٥/٢ .

كالحفنية والمالكية ، أجازوا المال فيها تبعاً للعمل ، لا على وجه الانفراد^(١) .

وشركة الأبدان جائزة عند الجمهور ، وخالف الشافعي وأهل الظاهر والشيعة الجعفرية^(٢) .

٦- عمل الإنسان يجوز فيه الأجر الثابت أو الشركة ، وعمل الآلة يجوز فيه الأجر ، فلماذا لا تجوز فيه الشركة ، وكلاهما عمل يستحق الأجر ، وكلاهما يجمعه جواز الإجارة ، فلماذا نفرق بينهما في الشركة؟ .

ثم إن تقويم الآلة للاتفاق على حصتها في الربح ، أسهل من تقويم عمل الإنسان للاتفاق على حصته في الربح ، وسنشرح هذا في فصل متقل .

٧- الشركة تجوز بالمال وتجوز بالعمل بلا خلاف^(٣) . فالمضاربة

(١) إبراهيم عبد الحميد ، الشركة ، مرجع سابق ، ٦٤-٦٥ ومحمد أنس الزرقاء ، الزكاة عند شاخت والقراض عند يودوفتش ، في كتاب مناهج المستشرقين في الدراسات العربية والإسلامية ، الرياض : المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، مكتب التربية العربي لدول الخليج ، ١٤٠٥هـ (١٩٨٥م) ، ج ٢ ، ٣٧هـ ، ٣٧ .

(٢) محمد بن جزري ، مرجع سابق ، ٢٧٤ ؛ شيخ الإسلام أحمد بن تيمية ، مجموع الفتاوى ، مرجع سابق ، ٩٨/٢٩ ؛ محمد بن عبد الرحمن ، رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ، طبعة قطر ، ١٤٠١هـ (١٩٨١م) ، ٢٠٤ ؛ علي الخفيف ، مرجع سابق ، ٩٩ وعبد العزيز عزت الخياط ، مرجع سابق ، ٣٥/٢ .

(٣) حول ملهى جواز الشركة بالضمان ، انظر : رفيق المصري ، هل يجوز للمصرف الإسلامي أن يضمن أموال المستثمرين أو أن يؤمنهم من الخسارة؟ مجلة حضارة الإسلام ، العددان ٢ و٣ ، دمشق ، ١٣٩٨هـ (١٩٧٨م) .

مثلاً مجمع عليها^(١) ، وهي شركة بين مال وعمل . ووسائل الإنتاج لماذا لا يجوز أن تكون منافعها حصة في الشركة ، مع أن المنافع تقوم بالمال^(٢) ، مثل منفعة الأرض في المزارعة ، والشجر في المساقاة ، ومثل منفعة الآلة أو الأداة أو الحانوت في شركة الأبدان؟ .

٨- المال القابل للإجارة ، لا يخالف أحد من الفقهاء في جواز إجارته بمبلغ معلوم . وهذا المال قد يستأجر للاستهلاك أو للإنتاج . فإن كانت إجارته استهلاكية فلا يمكن تطبيق أسلوب الشركة بالربح . أما إذا كانت إجارته إنتاجية ، فهاهنا يمكن تطبيق أحد الأسلوبين : إما أسلوب الأجر المعلوم ، وإما أسلوب الشركة؟ وإذا كان الأجر المعلوم ههنا جائزاً ، فلماذا لا تجوز الشركة؟ قرب المال هناك يأخذ من المشروع الإنتاجي أجراً ثابتاً بغض النظر عن نتيجة أعمال المشروع ، ولا يتحمل أي مخاطرة ، ولا سيما في ظروف عدم استقرار الأسعار والأجور . وتبقى المخاطرة على عاتق أرباب الأموال الآخرين في الشركة . فلا ريب أن اشتراك رب المال في الأرباح أقرب إلى تخفيف المخاطرة عن باقي الشركاء ، وأقرب إلى العدالة في توزيع المخاطر واقتسام الأرباح .

وعلى هذا فإن الإجارة إذا جازت في شيء ، فإن جواز الشركة (حيث يمكن ذلك) يكون أولى وأقرب إلى العدل . وإذا كانت الإجارة أصلاً من الأصول الشرعية ، فإن الشركة أصل آخر ، وربما

(١) شيخ الإسلام أحمد بن تيمية ، مجموع الفتاوى ، مرجع سابق ، ١٠١/٢٩ ؛ عبد العزيز عزت الخياط ، مرجع سابق ، ٥٣/٢ وعبد العظيم شرف الدين ، مرجع سابق ، ١٠ و زكريا محمد الفالح القضاة ، مرجع سابق ، ١٦٥ .
(٢) عبد السلام داود العبادي ، مرجع سابق ، ١/١٨٠-١٨٤ .

كان أقوى ، لأنه أقرب إلى العدالة وأبعد عن الغرر ، ومن رأى أن الشركة ههنا إجارة بمبلغ مجهول^(١) ، فقد نظر إلى أحد الطرفين ، وهو رب المال ، ولم ينظر إلى الطرف الآخر ، وربما كان رب مال ، وربما كان عاملاً ، فهي أعدل بين أرباب المال ، وأرفق بالعامل إذا كان شريكاً لرب المال الاستعمالي . وسيأتي من أقوال الفقهاء ما يؤيد ذلك .

أما إذا جازت الشركة في شيء فلا يسلم جواز الإجارة فيه . وذلك كالنقود يجوز أن تشترك في الربح ، ولا يجوز أن تنال أجراً معلوماً ، لأنها لا تؤجر ، ولأن الأجرة هنا رباً محرم .

(٢-٣) آراء الفقهاء :

الفقهاء الذين أجازوا الشركة بالأصول الثابتة بوضوح تام هم فقهاء الحنابلة ، والشيعة الزيدية ، وأجازها الحنفية (استحساناً) ، والمالكية ولكن تبعاً للعمل ، ومنعها الشافعية^(٢) .

فعند الحنابلة ذكر ابن قدامة أنه « إن دفع رجل دابته إلى آخر ليعمل عليها ، وما يرزق الله بينهما نصفين أو ثلاثة ، أو كيفما شرط ، صح . نص عليه في رواية الأثرم ومحمد بن أبي حرب وأحمد بن سعيد . ونقل عن الأوزاعي ما يدل على هذا (. . .) ، ولنا أنها (أي

(١) هل العامل المضارب شريك في الربح ، أو وكيل مستأجر بحصة من الربح؟ انظر علي بن محمد بن حبيب الماوردي ، المضاربة ، تحقيق عبد الوهاب السيد السباعي حواس ، القاهرة : دار الأنصار (د . ت) ، ٢١٠ و زكريا محمد الفالح القضاة ، مرجع سابق ، ١٧١ .

(٢) قارن عبد العزيز عزت الخياط ، مرجع سابق ، ١٥٠/١-١٥١ وصالح بن زابن المرزوقي البقمي ، مرجع سابق ، ١٢٢ .

الدابة) عين تَنمي بالعمل عليها ، فصح العقد عليها ببعض نمائها ، كالدرهم والدنانير (في المضاربة) ، وكالشجر في المساقاة ، والأرض في المزارعة»^(١) .

وذكر ابن قدامة أيضاً في موضع آخر جواز اشتراك ثلاثة ، قدم أحدهم دابة ، والثاني راوية (حيوان لحمل الماء) ، والثالث العمل ، على أن ما رزق الله تعالى فهو بينهم^(٢) .

وأكد ذلك ابن تيمية^(٣) موضحاً أن المشاركات أقرب إلى العدل من المؤاجرات ، لأن الشركاء يشتركون في المغنم والمغرم ، ويستوون في الرجاء والخوف ، وليس فيها مخاطرة من طرف دون

-
- (١) عبد الله بن قدامة ، مرجع سابق ، ٩/٥ .
(٢) المرجع السابق ، ١٢/٥ . لكن لا يجوز أن يؤجر كل منهما دابته أو ماله ويقتما الأجر ، فيقول أحدهما : أجر دابتك والأجر بيننا ، ويقول الآخر : أجر سيارتك والأجر بيننا . فها هنا لكل واحد أجر ملكه منفرداً ، إذ لم يعمل معاً ، وإنما عمل كل منهما لنفسه ولم يعمل أحدهما بمال الآخر ، بل عمل كل منهما بمال نفسه .
(٣) شيخ الإسلام أحمد بن تيمية ، مجموع الفتاوى ، مرجع سابق ، ٣٥٦/٢٠ ، ٦٢/٢٥ ، ٨٥/٢٨ ، ٩٠/٢٩ ، ٩٤ ، ١٠٠ ، ١٢٥ ، ١١٤/٣٠ وانظر : محمد بن القيم ، أعلام الموقعين ، مرجع سابق ، ٣٨٧/١ ومحمد بن القيم ، إغاثة اللهفان من مصائد الشيطان ، مرجع سابق ، ٧/٢ و٤٥-٤٠ . ويقترّب رجال القانون الوضعي من هذا الرأي في استحسانهم الشركة على الإجارة . يقول السنهوري في الوسيط (عبد الرزاق السنهوري ، الوسيط في شرح القانون المدني ، بيروت : دار إحياء التراث العربي (د.ت) ، ٢١٩/٥) : إن الشركة تختلف عن العقود الأخرى ، كالبيع والإيجار ، في أن أطراف العقد فيها ، وهم الشركاء ، مصالحهم بعد تكوين الشركة متحدة غير متعارضة ؛ ويقول أيضاً (الوسيط في شرح القانون... ، ٢٢٠/٥) : «لا تعارض ما بين مصالح الشركاء في الشركة ، بل لهم جميعاً غرض مشترك» . وفعلاً في الإجارة قد تعارض المصالح ، أما في الشركة فتتحد ولا تتشاكس .

آخر ، كما في الإجارة حيث المستأجر قد يحصل له ناتج أو لا يحصل ، وحيث المؤجر يحصل على شيء مضمون ويبقى الآخر تحت الخطر .

وقال الإمام أحمد : « لو كان من إنسان الأرض ، ومن ثان العمل ، ومن ثالث البذر ، من رابع البقر صح »^(١) .

والأصل والقياس عند الحنفية أن الشركة بالدكان أو بالمتاع (الأثاث والعدد والأدوات) فاسدة ، « لأن رأس مال صاحب الدكان منفعة ، والمنافع لا تصلح أن تجعل رأس مال في الشركة »^(٢) . وجازت عندهم استحساناً ، لأن الناس يتعاملون بذلك من غير نكير ، ولأن نزعهم عن هذا التعامل فيه نوع حرج ، والحرج مدفوع ، ولأن هذا التعامل ليس فيه نص يطله ، وهو مما يحتاج إليه الناس . وقد بين السرخسي^(٣) صورة من هذه الحاجة ، أو الحكمة الداعية إلى الاستحسان . كما بين أن صاحب الدكان أو المتاع قد يكون هو المتقبل للعمل ، وقد لا يكون ، وقد يعمل مع العامل وقد لا يعمل معه . وهذا هو صريح المادة ١٣٩٦ من مجلة الأحكام العدلية .

(١) شيخ الإسلام أحمد بن تيمية ، الاختيارات الفقهية ، مرجع سابق ، ٥٠ ؛ انظر : له أيضاً ، مجموع الفتاوى ، مرجع سابق ، ١١٠/٣٠ ، ١٢٤ وقارن عبد الله بن قدامة ، مرجع سابق ، ٤٢٨/٥ .

(٢) شمس الدين السرخسي ، مرجع سابق ، ١١/١٥٩ و ٢٢/٣٥ .

(٣) المرجع السابق ، ١١/١٥٩ ؛ سليم رستم باز ، مرجع سابق ، المواد ١٣٩٥-١٣٩٧ ؛ عبد العزيز عزت الخياط ، مرجع سابق ، ١/١٥٠-١٥١ . وقارن عبد الله بن قدامة ، مرجع سابق ، ٥/٩ ؛ محمد باقر الصدر ، مرجع سابق ، ٦٠٦ ؛ وشركة المساهمة للبقي (صالح بن زابن المرزوقي البقي ، مرجع سابق ، ١٢٢) ويعقوب أبو يوسف ، الخراج ، مرجع سابق ، ١٩٨ .

وذكر الطحطاوي على الدر المختار جواز « أن يُجلس آخرَ على دكانه ، فيطرح عليه العمل بالنصف ، والقياس أن لا يجوز ، لأن من أحدهما العمل ، ومن الآخر الحانوت ، واستحسن جوازها ، لأن التقبل من صاحب الحانوت عمل » ، فيفهم من عبارة الطحطاوي أن الشركة بالدكان جازت تبعاً للعمل^(١) .

أما المالكية فقد أجازوا شركة بين اثنين ، يأتي أحدهما بطائر ذكر ، والآخر بأثنى ، كالحمام ، ويزوجانها ، على أن تكون الفراه بينهما ، وعلى كل منهما نفقة طائره ، وضمانه إذا هلك^(٢) .

والمهم هنا أن كلاً منهما يشترك مع الآخر بمنفعة ماله ، ويبقى كل مال مملوكاً لصاحبه . وقد بينا ، آنفاً ، أن هذه الشركة في حقيقتها شركة أبدان ، أضمّر ذكر العمل فيها ، وهو على الشريكين ، وأظهر المال الذي يملكه كل منهما ملكاً خاصاً في هذه الشركة ، فالشركة بينهما على منافع الأبدان والأموال ، ففي هذا إثبات جواز الشركة بمنفعة المال ، إذا كان الشريك يقدم معها عمله أيضاً . فإنني لم أجد عند المالكية^(٣) ما يفيد أنهم أجازوا للآلة أن تكون وحدها ، بلا عمل

(١) أحمد الطحطاوي ، حاشية الطحطاوي على الدر المختار ، بيروت : دار المعرفة ، ١٣٩٥هـ (١٩٧٥م) ، ٥٢١/٢ ؛ قارن عبد العزيز عزت الخياط ، مرجع سابق ، ١٤٢/١ ومحمد أنس الزرقاء ، مرجع سابق ، ص٣٦١هـ ٣٧ .

(٢) الخرشى على مختصر سيدي خليل ، مرجع سابق ، ٤٩/٦ ؛ أحمد بن محمد الصاوي ، بلغة السالك لأقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك ، القاهرة : مكتبة البابي الحلبي ، ١٣٧٢هـ (١٩٥٢م) ، ١٧١/٢ ، وإبراهيم عبد الحميد ، الشركة ، مرجع سابق ، ١١٠ .

(٣) قارن : صالح بن زابن المرزوقي البقمي ، مرجع سابق ، ١٢٢ ، إذ نسب جواز مثل هذه الشركة إلى المالكية ، معتمداً على نص في الإمام مالك ، المدونة . . . ، مرجع سابق ، ١٢٥/٤ ؛ وإني أخالفه في فهم النص .

معها ، حصة في الشركة . وقد ذكر الخرشي صراحة أنه لا يسوغ أن تكون الآلة بين الشريكين ملك رقبة لأحدهما ، وملك منفعة للآخر^(١) .

وبهذا فإن المالكية ، كبعض الحنفية ، أجازوا الآلة تبعاً للعمل ، واشترط المالكية أن تكون الآلة مساوية لحصة الشريك في العمل ، وذلك للحفاظ على مبدأ اقتسام الربح بحسب العمل ، في شركة الأبدان^(٢) .

أما الشافعية فلم يجيزوا هذه الشركة ، سواء كان الشريك صاحب الآلة يعمل في الشركة أو لا يعمل ، لأنهم لم يجيزوا أصلاً شركة الأبدان^(٣) .

أما الشيعة الزيدية فقد نقل صاحب الروض النضير^(٤) عن البحر الزخار ، أنه « لو اشترك أربعة في أجرة الطحن ، بأن استأجرهم رجل على الطحن ، من أحدهم المنخل ، ومن أحدهم الرحي ، ومن الثالث البيت ، ومن الرابع العمل ، صحت » . فهذا صريح بجواز اشتراك الآلة والبيت بحصة من الناتج .

وتجدر الإشارة إلى أنه قد يفهم من أقوال بعض الفقهاء منع هذه الشركة ، ولكن مقصوده صحة التخريج . فإن تم تخريجها على

(١) الخرشي على مختصر سيدي خليل ، مرجع سابق ، ٥٢/٧ ؛ إبراهيم عبد

الحميد ، الشركة ، مرجع سابق ، ٦٥ وعلي الخفيف ، مرجع سابق ، ١٠١ .

(٢) إبراهيم عبد الحميد ، الشركة ، مرجع سابق ، ص ٦٥ .

(٣) محمد الخطيب الشربيني ، مرجع سابق ، ٢١٦/٢ ؛ عبد العزيز عزت الخياط ،

مرجع سابق ، ٣٦/٢ وإبراهيم عبد الحميد ، الشركة ، مرجع سابق ، ٦٦ .

(٤) شرف الدين الحسين بن أحمد السياغي ، مرجع سابق ، ١٠/٤ .

أساس المضاربة لم يصح ، ويصح تخريجها على أساس المزارعة أو المساقاة . ذلك لأن المال في المضاربة إنما يتم التصرف برقبته ، فيتحول من نقود إلى عروض وديون ، ثم يعود ناصباً (نقوداً) ، أما في حالتنا هذه ، فالمال يتم التصرف به منفعة لارقبة ، فالرقبة تبقى ملكاً لصاحبها^(١) .

* * *

(١) منصور بن يونس البهوتي ، مرجع سابق ، ٥٢٤-٥٢٥/٣ ، ومحمد بن القيم ، إغاثة اللهفان ... ، مرجع سابق ، ٤٤/٣ .